

قراءة من "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر العسقلاني.

الدرس الأول:

قال الشيخ علي الرَّملي -حفظه الله تعالى:-

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فسنبداً -إن شاء الله- بقراءة بعض التراجم من كتاب "تهذيب التهذيب" لفهم كلام أهل العلم في هذا الميدان، ومعرفة كيفية الجمع بين أقوالهم عند التعارض والاختلاف، والمفروض منكم -إن شاء الله- أن تكونوا قد قرأتم مقدمة الكتاب؛ كتاب "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر، وعرفتم ما يحتويه هذا الكتاب.

أولاً: تعلمون -بارك الله فيكم- مكانة الكتب الستة عند علماء الإسلام؛ **الكتب الستة:** "هي صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه".

وهذه الكتب لها شأن عظيم، ولها مزية يعرفها أهل هذا الشأن، وقد "اشتهرت هذه الكتب بين الأنام، وانتشرت في بلاد الإسلام، وعظُم الانتفاع بها، وحرص طلاب العلم على تحصيلها، وصُنِّفَت فيها تصانيف، وعلقت عليها تعليقات، بعضها فيما اشتملت عليها من المتون، وبعضها في معرفة ما احتوت عليه من الأسانيد، وبعضها في مجموع ذلك" كما قال الحافظ المزي -رحمه الله- في مقدمة كتابه "تهذيب الكمال" ^١، وألَّفَ عليها كتاب "الكامل في أسماء الرجال" للحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، صاحب كتاب "عمدة الأحكام"، فجمع في كتابه رجال الكتب الستة، وسبقه بالتأليف في رجال الكتب الستة الحافظ ابن عَسَاكر، جمع في كتابه

^١(١٤٧/١).

شيوخ أصحاب الكتب الستة فقط، فاقصر على شيوخ أصحاب الكتب الستة، أما أبو محمد عبد الغني المقدسي في كتابه "الكمال في أسماء الرجال" فكان كتابه أعم، فجمع فيه رجال الكتب الستة، ولم يقتصر على شيوخهم فقط، أي رجل ذكر في إسناد كتاب من هذه الكتب الستة ترجم له في كتابه "الكمال في أسماء الرجال"، هذا شرطه، ثم جاء الحافظ المزي -رحمه الله- فهذب كتاب أبي محمد عبد الغني المقدسي، **والتهذيب بمعنى:** "التصفية والتنقية والإصلاح"؛ هذب كتاب عبد الغني المقدسي، وزاد عليه، فلم يقتصر على رجال الكتب الستة فقط، بل وأضاف أيضا رجال بعض كتب أصحاب الكتب الستة، مثلاً للبخاري أكثر من مُصنّف؛ له مثلاً: "الصحيح"، وله كتاب "الأدب المفرد"، فإذا وجد رجل في "الأدب المفرد" ليس من رجال الكتب الستة يذكره في كتاب "تهذيب الكمال"، فلم يقتصر على الكتب الستة، بل وسّع شرطه؛ فكان كتابه أوسع من كتاب أبي محمد، مع ما أصلح في كتاب أبي محمد من أخطاء وأوهام، وأطال الحافظ المزي -رحمه الله- النَّقَسَ في ذكر شيوخ الراوي وتلاميذه، وذكر في بداية كتابه أيضا بعض ما يتعلق بنبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- ، ومعرفة الشيوخ والتلاميذ تُفيد في التمييز بين الرواة ومعرفتهم.

فجاء الحافظ ابن حجر بعد ذلك وألّف كتابه "تهذيب التهذيب"، طبعا قبل الحافظ ابن حجر ألّف العلماء على "تهذيب الكمال" للمزيّ تأليفات مختلفة، فقد أعجمهم الكتاب، وطار به طلبة العلم، وسمعه المحدّثون من المزيّ -رحمه الله-، ثم بدأت التصانيف عليه، فبعضهم اختصره، وبعضهم زاد عليه، حتى جاء الحافظ ابن حجر -رحمه الله- وجمع فوائد تلك الكتب في كتابه "تهذيب التهذيب" الذي هو: "تهذيب تهذيب الكمال"، وهو الكتاب الذي بين أيدينا، فاختصر الحافظ ابن حجر من "تهذيب الكمال" أشياء، ومنها:

- شيوخ الراوي وتلاميذه.
- وكذلك أسانيد المزيّ لبعض الأحاديث التي يروونها بعلو.

وزاد عليه أيضا.

فكتاب الحافظ ابن حجر كان خلاصةً مجموعة من الكتب، من هذه الكتب مثلا: كتاب **"تذهيب التهذيب"** للحافظ الذهبي، وكذلك كتاب مختصر تهذيب الكمال لمغلطاي^١، و **"خلاصة تهذيب الكمال"** أيضا، لكن لا يعني هذا أن كتاب الحافظ ابن حجر يُغني عن كتاب المزي؛ فكتاب المزي له ما يمتاز به، وكتاب الحافظ ابن حجر له ما يمتاز به، فكتاب الحافظ ابن حجر لمعرفة حال الراوي أنفع، وكتاب المزي للتعرف على الراوي أنفع، ومعرفة حال الراوي كتاب الحافظ ابن حجر أنفع؛ لأنه ذكر ما جمعه من قبله في الراوي، وزاد هو عليهم ما فاتهم.

وأما ترتيب الكتاب: فكما ذكر الحافظ المزي -رحمه الله- بأنه رتب الكتاب على ترتيب حروف المعجم، فبدأ بالأول فالتالي، ثم رتب أسماء آبائهم وأجدادهم على ذلك، إلا أنه ابتداءً في حرف الألف بمن اسمه: "أحمد"، وفي حرف الميم بمن اسمه: "محمد"، وذلك لشرف هذا الاسم على غيره كما ذكر، وبعد أن انتهى من الأسماء ذكر الكنى، ثم ذكر من اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جدّه، أو أمه أو عمته، ثم ذكر من اشتهر بالنسبة إلى قبيلة، أو بلدة، أو صناعة، ثم ذكر من اشتهر بلقب أو نحوه، ثم ذكر المبهات.

وأنا أنصحكم بقراءة مقدمة "تهذيب الكمال"، ومقدمة "تهذيب التهذيب"، لابد كما ذكرنا، لتتعرف على الكتب لابد أن تمرّ بمقدمة الكتاب، وتعرف كيفية ترتيب الكتاب كي تتمكن من الاستفادة منه؛ استفادة كاملة.

قبل أن نبدأ بمادة الكتاب أقول: تقدم معنا أن العالم بالجرح والتعديل الثقة إذا جرح أو عدل؛ يُقبل قوله فيمن جرحه أو عدله، لكن إذا اختلف العلماء في جرح

^١ طبع باسم: "إكمال تهذيب الكمال".

^٢ للخزرجي: صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري، طبع باسم: "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال".

راو وتعديله فنقدم في هذه الحالة الجرح المفسّر على التعديل؛ لأن الجرح معه زيادة علم، وإذا لم يوجد جرح مفسر نعتمد على القرائن للترجيح، وهي كثيرة، منها ما ذكره الذهبي في رسالته: "ذَكَرَ مَنْ يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ" هذه رسالة للذهبي جمع فيها أسماء علماء الجرح والتعديل، **قال -رحمه الله-**: "بسم الله الرحمن الرحيم، اعلم -هداك الله- أن الذين قَبِلَ الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاث أقسام:

الأول: قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي.

الثاني: وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة.

الثالث: وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي "أي: في بعض الرجال، القليل منهم.

ثم قال: "والكل أيضاً على ثلاث أقسام:

قسم منهم متعنت¹ في الجرح متثبت في التعديل؛ يَغْمِزُ الراوي بالغلطتين والثلاث، وَيُلَيِّنُ بذلك حديثه، فهذا إذا وثَّق شخصاً فَعَضَّ على قوله بناجذيك - أي: عض عليه بأسنانك- وتمسك بتوثيقه، وإذا ضَعَّفَ رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، إن وافقه ولم يوثِّق ذلك أحد من الحُذَّاق؛ فهو ضعيف، وإن وثَّقه أحد فهذا الذي قالوا فيه (لا يقبل جرحه إلا مفسراً) يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً هو ضعيف ولم يوضِّح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه فمثل هذا يُتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحُسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني مُتَعَنِّتُونَ". أي: متشددون.

¹ كأنه هنا عندي سقط في المطبوع، و[متعنت] هذا الذي يدل عليه كلام الذهبي، وهذا من فوائد امتلاك النسخ الجيدة التي لا تحتوي على السقط. بمعنى كلام الشيخ الرملي.

خلاصة الكلام في هذا القسم: أن علماء الجرح والتعديل منهم من هو متشدد في الجرح، فهذا إذا جرح، ولم يوثقه أحد، ووافقه غيره على التجريح؛ فخذ بجرحه، والصحيح وإن لم يوافقه أحد إذا لم يعدله أحد تأخذ بقوله، أو إن عدل فتمسك بتعديله؛ لأنه لا يُعدّل بسهولة، لكن إن جرح وغيره عدل، قال: " فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل جرحه إلا مفسراً".

أما القسم الثاني: "وقسم في مقابلة هؤلاء كأي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي متساهلون".

إذن قسم متشدد، وقسم متساهل.

القسم الثالث: "وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي، معتدلون ومُنصفون". ثم ذكر جماعة من العلماء الذين يُقبل قولهم في الجرح والتعديل على حسب الطبقات والأزمنة.

ففي هذه الخلاصة قسّم علماء الجرح والتعديل إلى ثلاثة أقسام:

- متشدد.
- ومتساهل.
- ومتوسط.

الإمام الذهبي -رحمه الله- عالم ناقد في هذا الميدان، ثم بعد أن ذكر هؤلاء العلماء إلى أن وصل إلى يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مَهدي، وهما إمامان من أئمة هذا الشأن من طبقة واحدة من أتباع التابعين، قال: "عبد الرحمن بن مهدي، وكان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونبلاً وعلماً وفضلاً، فمن جَرّحاه لا يكاد والله يندمل جرحه، ومن وثّقه هو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجْتهد في أمره، ونزّل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثّقا خلقاً كثيراً، وضعفاً آخرين" انتهى كلامه.

وأنا أذكر لكم بعض أحكام العلماء على علماء الجرح والتعديل من حيث التشدد والتساهل والتوسط، واعلموا بداية أن الحكم على العالم من علماء الجرح والتعديل بأنه متشدد، أو متوسط، أو متساهل؛ مسألة اجتهادية تختلف فيها أنظار العلماء، فبعضهم مثلاً وصف البيهقي بالمتساهل كما مرّ معنا في كلام الذهبي، والبعض الآخر قال: لا، هو معتدل كما ذهب إلى هذا الشيخ الألباني -رحمه الله-.

فمن هؤلاء:

- شعبة بن الحجاج: قال الذهبي في "المغني في الضعفاء": "شعبة متعنت" أي: متشدد.
- ويحيى بن سعيد القطان: قال الذهبي في "الميزان" و"المغني": "يحيى متعنت جداً في الرجال، وأما عبد الرحمن بن مهدي فهو معتدل".
- وأما أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة، وابن عدي: تقدم قول الذهبي وأنهم معتدلون ومنصفون.
- وأما أبو حاتم الرازي: فقال فيه الذهبي: "إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله؛ فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لئّن رجلاً، أو قال فيه لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد فلا تبّن على تجريح أبي حاتم؛ فإنه متعنت في الرجال؛ فقد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك". أي: أن أبا حاتم الرازي متشدد في التجريح.
- وقد وصفه بالتعنت الحافظ ابن حجر أيضاً في مقدمة الفتح ص (٤٤١).
- وقال المُعَلِّمي في التنكيل بعد أن ذكر أحد الرواة: "وقال أبو حاتم مع تشدده صدوق".

- **الدارقطني:** قال الذهبي في "الموقظة": "فمنهم من نَفَسَهُ حادُّ في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل -أي علماء الجرح والتعديل-، **فالحادُّ فيهم: يحيى بن سعيد^١، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش وغيرهم، والمعتدل فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي زرعة، والمتساهل:**
- كالترمذي، والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات" أي أن الدارقطني ليس متساهلاً دائماً؛ في بعض الأوقات فقط، وهذا الحكم على عالم من العلماء بأنه متشدد، أو متساهل، أو متوسط، ليست قاعدة مُطَّردة في حقه، حتى لو كان نفس العالم يرى أنه متشدد، فربما عنده في بعض الرواة يعتدل، وفي بعض الرواة يتساهل أيضاً، فليست هي قاعدة مُطَّردة، بل هي أغلبية.
- **وأما العجلي:** قال المُعلِّمي: "فابن حَبَّان قد يذكر في "الثقات" من يَجِدُ البخاري سماه في "تاريخه"^٢ من القدماء، وإن لم يعرف ما روى، وعمن روى، ومَن روى عنه، ولكن ابن حَبَّان يشدد، وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكر، وإن كان الرجل معروفاً كثيراً، والعجلي قريباً منه في توثيق المجاهيل من القدماء".

هذا العجلي قريب من ابن حَبَّان في توثيق المجاهيل من القدماء، ابن حبان معروف شرطه؛ إذا ذكر الراوي في كتابه "الثقات" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهذا يكون مجهولاً؛ لأن ابن حبان عنده الأصل فيه العدالة، فيصَّعه في كتابه "الثقات"، لكن إذا لم يذكر فيه توثيقاً، ولم يذكر فيه تجريحاً، فهذا يكون مجهولاً، فيوثِّق المجاهيل، ويأمكانك أن ترجع إلى كتاب الحافظ ابن حجر "لسان الميزان" في المقدمة، فقد تكلم عن هذه المسألة، والعجلي كما ذكر المُعلِّمي -رحمه الله- يوثق المجاهيل من المتقدمين، وخصوصاً من التابعين، وكذلك الحاكم، قال الشيخ الألباني

^١ القطان.

^٢ التاريخ الكبير.

-رحمه الله- في "الصحيحة" في أحد الرواة: "ولم يُوثِّقه غير الحاكم، وهو متساهل في التوثيق كابن حبان والعجلي".

والكلام في هذا يطول لعله يمرُّ معنا -إن شاء الله- في خلال القراءة.

قال المؤلف -رحمه الله- [الترجمة الأولى] ١: (حرف الألف: ذكر من اسمه أحمد) ٢.

نبدأ، بداية انظر إلى ما بدأ به، قال: (١٠١- د فق) حروف، هذه الحروف كما ذكر في مقدمة كتابه المزِّي، يذكر هذه الحروف كي يُبين لك من أخرج لهذا الراوي الذي سيذكره، فهنا قال: (د فق)، قد بين معناها في مقدمة كتابه، ف (د) يعني: أبا داود، و(فق) يعني: ابن ماجه في كتابه "التفسير"، وهو كتاب مستقل عن كتاب السنن، فهذا الراوي: أخرج له أبو داود في سننه، وأخرج له ابن ماجه في تفسيره.

فائدة أن تعرف من أخرج للراوي: إذا كان الراوي أخرج له مسلم، أو أخرج له

البخاري اعتماداً فهذا يُقَوِّي من حاله، وتكون هذه قرينة نعتمد عليها في بعض الأحيان في توثيق الرجل، لكن لا يعني ذلك أنها تكفي لكي يكون الراوي ثقة، لا، فقد أخرج البخاري لبعض الضعفاء، وأخرج مسلم لبعض الضعفاء؛ البخاري أخرج لبعض الضعفاء وانتقى من أحاديثهم، ومسلم أخرج لبعض الضعفاء لوجود شواهد للأحاديث عنده، كما ذكر في قَطْن بن نُسَيْر وغيره، فإذن لا يعتمد على إخراج البخاري ومسلم للراوي في صحيحهما على أنه ثقة، لا، ربما لا يكون ثقة عند نفس البخاري ومسلم، ولكن هذه قرينة يُستأنس بها في بعض المواضع.

قال: (أحمد بن إبراهيم بن خالد، أبو عليِّ الموصليِّ، نزيل بغداد).

١ الدقيقة: ٢٧.

٢ تهذيب التهذيب، ابن حجر، طبعة الرسالة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، (١٣/١).

المُؤَصِّل: مدينة معروفة، اليوم هي في العراق، في شمالها.

وبغداد: هي عاصمة العراق.

وأصل الراوي من المُؤَصِّل، نزل بغداد.

(روى عن: محمد بن ثابت العبدي، وفَرَج بن فَضَّالَة) بفتح الفاء والضاد المعجمة
(وحَمَّاد بن زيد، وعبد الله بن جعفر المديني، ويزيد بن زريع، وأبي عَوانة، وإبراهيم
بن سعد، وغيرهم).

قوله (وغيرهم) هذا من اختصار الحافظ ابن حجر، هذا كله أصله في "تهذيب
الكمال"، لكن هنا الآن اختصر الحافظ ابن حجر، بدل أن يذكر جميع من ذكرهم
الحافظ المزي من الشيوخ، اختصر فقال: (وغيرهم) وانتهى.

(روى عنه أبو داود حديثاً واحداً) أبو داود السجستاني، ممن قيل فيه: لا يروي
إلا عن ثقة، قاله ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" اجتهاداً، لم يُنصَّ أبو
داود على ذلك، لكن ابن القطان اجتهد في ذلك، وذكر ذلك الحافظ ابن حجر في
"تهذيب التهذيب"، ذكروا أنه لا يروي إلا عن ثقة، لكن كما تقدّم معنا في دروس
الباعث بأن الراوي إذا ثبت أنه لا يروي إلا عن ثقة، لا يكون هذا تعديلاً لمن
روى عنه، لماذا؟ قلنا: "لأننا وجدنا أن من قيل فيهم بأنهم لا يروون إلا عن ثقة؛
وجدناهم قد رووا عن الضعفاء، فلذلك لا نقبل بهذه القاعدة على إطلاقها"، هذه
نأخذها على سبيل الأغلبية، كما نصَّ على ذلك ابن عبد الهادي، وأشار إليه
السخاوي في "فتح المغيث"، فنحملها على الأغلبية، فهذه قرينة يُستأنس بها فقط
في توثيق الراوي، أما أنها تكفي، فلا، لا تكفي.

ومعنى: (روى عنه) أي: روى عنه مباشرة حديثاً أو أكثر؛ لأنه يُذكر في تلاميذ
الشيخ الذين أخذوا عنه، وليس روى له في كتابه، فرق بين اللفظين.

(وروى ابن ماجه في "التفسير" عن ابن أبي الدنيا عنه) أي: روى عنه بواسطة، لم يرو عنه مباشرة، أحياناً الرواية عن الراوي بواسطة تكون لعدم الإدراك؛ لأنه لم يلقه، وأحياناً يكون قد تعمّد الرواية عن بواسطة؛ لأنه لا يرتضيه، فتنهوا لهذا، الراوي الذي يُعرف عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة، وأراد أن يحدث عن أحد الضعفاء، فإنه يروي عنه بواسطة، هذا في بعض الأحيان، وأحياناً يكون يروي عنه بواسطة لأنه لم يلقه، أو لم يدركه.

(وأبو زُرعة الرّازي) أبو زُرعة الرّازي أيضاً من قيل فيه: لا يروي إلا عن ثقة.

(ومحمد بن عبد الله الحضرمي) الملقّب بمُطَيّن، كوفيٌّ من علماء الجرح والتعديل، قال فيه الدارقطني "ثقة جبل".

(وموسى بن هارون) هذا الحَمّال، حافظ كبير، بغدادي، إمام، من تلاميذ أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ممن قيل فيه أيضاً: لا يروي إلا عن ثقة.

هذه القرائن تقوى ببعضها، فكثرة هؤلاء الذين قيل فيهم لا يروي إلا عن ثقة، إذا كثروا، ورووا عن شخص واحد، هذا يجعل النفس تطمئن إلى قوة هذا الرجل.

(وأبو يعلى الموصلي، وأبو القاسم البغوي، وآخرون. وكتب عنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقال: "لا بأس به") أي يحيى بن معين.

قد تقدم معنا في المصطلح أن بعض العلماء قال: "إذا قال يحيى بن معين (لا بأس به) فهو يريد بذلك أنه ثقة"، وقلنا إن هذا القول خطأ على الصحيح، إنما أراد ابن معين عندما قال: "مَنْ قلت فيه: لا بأس به أنه ثقة"، أراد أنه يُجْتَبُ به، ولم يُرد أنه في مرتبة صاحب الحديث الصحيح، فالصواب هنا أن قول ابن معين: "لا بأس

به " يعني أن هذا الراوي في درجة صاحب الحديث الحسن، أي يُحسَّن حديثه، فلا بأس به في درجة "صدوق".

(وقال صاحب "تاريخ الموصل") وهو: يزيد بن محمد بن إياس أبو زكريا، الأزدي، الموصلي، مؤلف "تاريخ الموصل" وقاضيها، وصفه الذهبي بـ "الحافظ الإمام، الفقيه، القاضي"، **(كان ظاهر الصلاح والفضل)** أي: أحمد بن إبراهيم.

(كان ظاهر الصلاح والفضل) هذا الكلام لو لم يرد غيره، لما كفانا في توثيق الراوي، إنما يكفيننا في إثبات عدالته، فقوله: **"كان ظاهر الصلاح والفضل"** يفيدنا أن هذا الرجل كان عدلاً، لكن يتقص شيء آخر، وهو ماذا؟ الضبط: الحفظ، لم يذكر شيئاً فيه، لكن هناك تمة لهذه الكلمة في "تهذيب الكمال"، تمة لكلمة أبي زكريا ساقطة هنا، قال: "كان ظاهر الصلاح والفضل، كثير الحديث" وهي زيادة مهمة.

(قال موسى بن هارون) أي: الحمال، وهو من تلاميذه **(مات ليلة السبت لثمان مئتين من ربيع الأول سنة ٢٣٦)** هذه سنة الوفاة تُبين لك طبقة الراوي حتى تعرف من سمع منه، ومن لم يسمع منه.

وخالف الحمال في سنة وفاة هذا الراوي آخرون، لكن القول فيها قول من؟ قول موسى بن هارون الحمال؛ لأنه تلميذه، وتلميذه أدري به من غيره، فلذلك الحافظ ابن حجر اقتصر على هذا القول، ولم يُعرج على غيره.

(قلت:) ^١ والكلام الآن لابن حجر، الكلام المتقدم كله اختصار لما في "تهذيب الكمال"، الآن بدأت الزيادة من الحافظ ابن حجر.

قال: (قلت: وذكره ابن حبان في "الثقات") هذه زيادات الآن تنفك في ماذا؟ في تقوية الرجل (ذكره ابن حبان في "الثقات")، ولم يذكر فيه ابن حبان هناك شيئاً. (وقال إبراهيم ابن الجنيد) إبراهيم ابن الجنيد: له سؤالات يرويها عن ابن معين، وهي مطبوعة، وهي أسئلة كان يجب عنها ابن معين، وكلامه هذا موجود فيها (وقال إبراهيم ابن الجنيد عن ابن معين: "ثقة صدوق") ماذا تعني هذه الكلمة الآن (ثقة صدوق) جمع بين رتبتين، ثقة وصدوق، إذا جمعوا بهذه الصورة فإنهم يريدون بذلك أنه ثقة في دينه، صدوق في حديثه.

فمن يحيى بن معين في هذا الرجل روايتان:

الأولى: قال فيها: "لا بأس به".

والثانية قال فيها: "ثقة صدوق".

ولا تعارض بين الروايتين.

هذا يقول الحافظ ابن حجر في مثله: "صدوق"؛ لأنه لم يوجد عندنا فيه كلام صريح يفيد التوثيق في العدالة والحفظ من حافظ معتبر إلا كلام يحيى بن معين، ويحيى بن معين كلامه واضح أنه في درجة الصدوق، لذلك عندما راجعنا "التقريب" وجدنا الحافظ يقول فيه: "صدوق"، وهو حكم صحيح تماماً.

ثم قال -رحمه الله-^١ [الترجمة الثانية]: (كن) أي: روى له النسائي في "مسند مالك"، للنسائي كتاب اسمه: "مسند مالك"، روى لهذا الرجل في هذا الكتاب.

(أحمد بن إبراهيم بن فيل الأَسدي، أبو الحسن البالسي، نزيل أنطاكية، والد القاضي أبي طاهر).

البالسي: منسوب إلى بالس: مدينة قريبة إلى حلب في بلاد الشام.

(نزيل أنطاكية): -بتخفيف الياء-، تقع في لواء الإسكندرون، بين سورية وتركيا، وسورية: -بضم السين وتخفيف الياء وبالتاء المربوطة-، هكذا ضبطها العلماء في معاجم اللغة، وكتب البلدان، فمن ينطقها اليوم "سوريّه" خطأ، الصواب -بتخفيف الياء-، وهو اسم لبلاد الشام قديماً، اليوم يَخْصُونَه، يُطلقونه على البلاد التي تعرفونها، وهذه البلاد حُدّت بحدود وضعها الغرب.

وتركيا: لم يكن هناك شيء اسمه تركيا، إنما كانت القُسطنطينية وما حولها، القُسطنطينية هي: إسطنبول اليوم وما حولها، وهذه كلها غير معالمها أهل الكفر، كانت قبل هذا على غير هذا النظام.

(والد القاضي أبي طاهر): أبو طاهر هذا: هو ابن أحمد بن إبراهيم بن فيل، صاحب الجزء؛ الأجزاء الحديثية، تجدون فيها جزءاً يقال له "جزء ابن فيل" والمراد به: ابن هذا الراوي، وقد روى عنه ابنه في جزئه.

قال: (روى عن) أي: شيوخه (أحمد بن أبي شعيب الحرّاني، وأبي جعفر الثَّقيلي، وأبي النَّصْر الفَراديسي) نسبة إلى باب الفراديس في دمشق (ودُحيم، وأبي مُصعب الزُّهري، في آخرين، وسمع أبا توبة، وعنه) أي تلاميذه (النسائي ثلاثة أحاديث من حديث مالك) أي: روى عنه ثلاثة أحاديث من حديث مالك (وأبو عَوانة

^١ تهذيب التهذيب، (١٣/١).

الإسفرائيني، وأبو سعيد بن الأعرابي، وخَيْثَمَةُ بن سليمان، وأبو القاسم الطَّبْراني،
وآخرون).

(مات سنة ٢٨٤، قال ابن عساكر) أبو القاسم، تقدم معنا أنه أُلّف في شيوخ
أصحاب الكتب الستة "المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النَّبَل" هذا
اسم كتابه (قال ابن عساكر: "كان ثقة") ابن عساكر متأخر، فتوثيقه ليس كتوثيق
المتقدمين، لذلك تجد أحيانا الحافظ ابن حجر، إذا تفرد ابن عساكر بتوثيق أحد
الرواة، وقال فيه "ثقة" يُزَلِّله الحافظ ابن حجر فيقول فيه: "صدوق"، لأن توثيق
ابن عساكر المتأخر ليس كتوثيق المتقدمين، ابن عساكر مات سنة (٥٧١)، هو
من علماء القرن السادس (وقال في "التاريخ") تاريخ دمشق (روى عنه النسائي،
ولم يذكره في) كتابه ("الشيخ النَّبَل") وهو من شرطه، قد فاته (قلت:) ما تقدم
هو اختصار لكلام المزي، الآن الكلام للحافظ ابن حجر (قلت: وروى عنه محمد بن
الحسن الهمداني وقال: "إنه صالح"، وذكره ابن حبان في "الثقات") ولم يذكر فيه
شيئاً (وقال النسائي في "أسامي شيوخه" رواية حمزة: "لا بأس به" وذكر من عفته،
وورعه، وثقته) وهو من شيوخ النسائي -رحمه الله-، فيكون النسائي قد عرفه،
فكلامه مُقدّم في هذا الرجل، فيقال فيه: "لا بأس به" أي: أنه صدوق يُحسَّن
حديثه.

[الترجمة الثالثة]: (م د ت ق) ^١ هذا الأخير في درسنا اليوم ^٢.

(م د ت ق) أي: م = مسلم، د = أبو داود، ت = الترمذي، ق = ابن ماجه القزويني، نسبة إلى قزوين، لذلك أعطوه حرف القاف.

(أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد الدُّورقي النُّكري، البغدادي، أبو عبد الله روى عن حفص بن غياث، وجريير، وهشيم، وإسماعيل وربيعي ابني عُلَيَّة) أي: إسماعيل ابن عُلَيَّة، وربيعي ابن عُلَيَّة (وشبابة، ويزيد بن هارون، ومُبَشَّر بن إسماعيل الحلبي، وخالد بن مَخْلَد، وغيرهم).

(روى عنه: مسلم، وأبو داود) تقدم معنا أن أبا داود ممن قيل فيه: لا يروي إلا عن ثقة، وأخرج له مسلم في "صحيحه" كما تقدم معنا في الرموز "م" أي: أخرج له مسلم في "صحيحه"، فهتان قرينتان لتوثيق الرجل، لكن كما ذكرنا، هما قرينتان لا تكفيان لتوثيقه وحدهما (والترمذي، وابن ماجه، وبقِي بن مَخْلَد) وبقِي بن مَخْلَد الأندلسي أيضاً ممن قيل فيه لا يروي إلا عن ثقة (وعبد الله بن أحمد بن حنبل) جاء في ترجمته أنه لم يكن يكتب عن أحد إلا من أمره أبوه أن يكتب عنه، ذكر ذلك عنه الحافظ ابن حجر في "تعجيل المنفعة" وفي "تهذيب التهذيب"، فهؤلاء ثلاثة، القرائن قويت (ويعقوب بن شَيْبَة وغيرهم، قال أبو حاتم: "صدوق") أبو حاتم: متشدد، فإذا قال: "صدوق" فيكون هذا الراوي ثقة غالباً، مع ما تقدم من قرائن، فإلى الآن التوثيق هو الراجح.

(وقال صالح جَزْرَة): هو صالح بن محمد بن عمرو الأسدي، الملقَّب بجَزْرَة، أبو علي، من علماء الجرح والتعديل، رجل فاضل، كانت فيه دُعابة -يعني يحب المزاح- (كان أحمد أكثرهما حديثاً) الآن صالح جزرة يُقارن بين اثنين، اللذين هما: أحمد

^١ تهذيب التهذيب، (١٣/١-١٤).

^٢ الدقيقه: ٤٧.

الذي معنا، وأخوه يعقوب؛ له أخ اسمه: يعقوب بن كثير بن زيد، قال: **(كان أحمد أكثرهما حديثاً، وأعلمهما بالحديث، وكان يعقوب يعني أخاه أسندهما) أي: أقواهما (وكانا جميعاً ثقتين) فهذا أيضاً توثيق من صالح جزرة (كان مولد أحمد سنة ١٦٨ ومات في شعبان سنة ٢٤٦ قلت) الكلام لمن؟ للحافظ ابن حجر (وفيها أرّخه السَّرَّاج) أي: في تلك السنة أرّخه السَّرَّاج (وقال العُقَيْلي) هو أبو جعفر، محمد بن عمرو العقيلي، من علماء الجرح والتعديل، صاحب كتاب "الضعفاء" (وقال العُقَيْلي: "ثقة") كثر التوثيق (وقال الخليلي) هو: الخليل بن عبد الله بن أحمد، أبو يعلى الخليلي، صاحب كتاب "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" مات سنة ٦٤٦، متأخر، قال فيه الذهبي رحمه الله: "له في كتابه أوهام جمة، كأنه كتبه من حفظه" (وقال الخليلي في "الإرشاد": ثقة متفق عليه) أي: متفق على توثيقه (وذكره ابن حبان في الثقات) وأزيدُ بأنه قد روى عنه أيضاً أبو زُرعة الرّازي كما في "الجرح والتعديل" ^١، وقال فيه ابن الجوزي في "تاريخه": ثقة صدوق.**

فالرجل ثقة.

(والثُّكْرِي بضم النون نسبة إلى بني ثُكْرَة، وهم بطن من عبد القيس، والدُّورقي: قال ابن الجارود في "مشيخته" هو من أهل دَوْرَق من أعمال الأهواز، وهي معروفة، وإليها تنسب القَلَانِس الدُّورقية) القَلَانِس: جمع قَلَنْسُوة، لباس للرأس مختلف الأنواع، والأشكال، طَوَاقِي يعني تسمى اليوم طاقيه (ويقال بل هو منسوب إلى صنعة القلانس لا إلى البلد. والله أعلم، وقال اللالكائي: "كان يلبس القلانس الطوال").

فهو ثقة، حديثه يكون صحيحاً. والله أعلم

^١ لابن أبي حاتم الرازي.